Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

07 Avril 2009

7 أبريل 2009

AL BAYANE

Convention de coopération entre le CCM et CCDH

Signature d'une convention de coopération et partenariat entre le Centre Cinématographique Marocain et le Conseil consultatif des droits de l'Homme

Le Directeur Général du Centre Cinématographique Marocain (CCM), M Nour Eddine Sail et le Président du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), M Ahmed Herzenni, signent une convention de coopération et partenariat concernant la promotion de la culture des droits de l'Homme et l'encouragement des productions cinématographiques relatives à la préservation de la mémoire et aux violations graves des droits de l'Homme perpétrées dans le passé, et ce le Mercredi 1er avril 2009.

Revue de Pres

LE SOIR

Droits de l'homme

▶ Le PANDDH mis sur les rails.

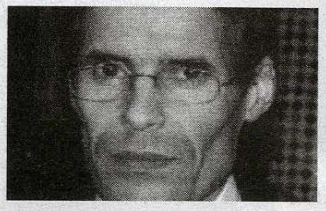

L'approche participative est un impératif dans le processus d'élaboration du «Plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'homme» (PANDDH), a souligné le rapport final de la rencontre nationale sur le PANDDH, clôturée samedi à Rabat.
Le PANDDH ambitionne d'accompagner le gouvernement, les organisations et la société civile dans leurs actions visant le respect des droits de l'homme.
Le secrétaire général du Comité de pilotage du processus d'élaboration du PANDDH, El Mahjoub El Hiba a indiqué que cette rencontre a constitué un espace pour formuler des propositions qui seront prises en compte par le comité au moment de la détermination des axes prioritaires du Plan.

Revue de Presse du Conseil cons

العلم

تأكيد أهمية المقاربة التشاركية في إعداد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

● أكد التقرير الختامي للقاء الوطني حول «خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان»،الذي أنهى أشغاله السبت بالرباط، على أهمية المقاربة التشاركية التي تم تبنيها من أجل إعداد هذه الخطة.

وأبرز التقرير أن هذا اللقاء الوطني، الذي نظمته، على مدى يومين، لجنة الإشراف على مسلسل إعداد الخطة، شكل مناسبة لمقاربة واستحضار تجربة المجتمع المدني في ما يخص التقارير الموازية المقدمة في مجال حقوق الإنسان.

وأوضح أن هذه التجربة، بقدر ما تعتبر مهمة وحاسمة في مسار تقوية وتدعيم الممارسة الحقوقية في المغرب، بقدر ما هي «في حاجة للتطوير والدعم لإنتاج تقارير جيدة تعكس حقيقة وطبيعة المجتمع المدني، وتنقل الصورة الحقيقية عن التطور الحاصل في مجال حقوق الإنسان».

وأبرز المصدر ذاته أن اللقاء يمثل خطوة إضافية في مسار صياغة خارطة طريق لمنظومة حقوق الإنسان بالمغرب، وذلك انطلاقا من التراكمات التي تم تحقيقها في هذا المجال، مضيفا أن «هذا المسار لابد أن يمر عبر التفاعل مع ثقافة واضحة ومحددة ودقيقة تسمح بتحويل حقوق الإنسان من أفكار مجردة إلى حقوق ملموسة».

وأشار التقرير، من جهة أخرى، إلى أن انخراط الاتحاد الأوروبي في هذه الخطة، سواء على المستوى المادي أو على مستوى تعزيز القدرات، هو بمثابة «»عربون ثقة في المغرب، وإيمان حقيقي وموضوعي بأهمية ما أنجز، سواء على مستوى الممارسة المؤسساتية أو على مستوى تفاعل وديناميةالمجتمع المدني»».

وأكد السيد محجوب الهيبة، الكاتب العام للجنة الإشراف على مسلسل إعداد الخطة، في تصريح للصحافة، أن هذا اللقاء الوطني شكل فضاء لتقديم المقترحات التي ستعتمد عليها اللجنة في تحديد المحاور ذات الاولوية التي ستشكل مضمون خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وأضاف أن اللقاء شكل أيضا مناسبة لتبادل الأفكار، والتعارف أكثر بين مختلف الفاعلين في أفق تطوير الممارسات والشراكات بينهم.

وتم خلال اللقاء تقديم عرضين حول «»الممارسة الاتفاقية المغربية»»، و»»بعد النوع الاجتماعي في خطة العمل الوطنية»»، وتنظيم ورشات حول «»الديمقراطية والحكامة الجيدة»»، و»»الإطار التشريعي والمؤسساتي للخطة»»، و»»نشر ثقافة حقوق الإنسان»»، و»»التنمية البشرية والمقاربة الحقوقية»» و»»مقاربة النوع الاجتماعي»».

الصباح
يومية مغربية شاملة

Revue de Presse

حقوقيون يطالبون بمراقبة مخافر الشرطة والدرك

دعوة إلى وضع آليات رقابة على ظروف الاعتقال الاحتياطي لتفادي وفيات المواطنين ومطالبة بتسريع وتيرة الإصلاحات

دعت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، في بيانها الختامي لأشغال المؤتمر، إلى تسريع وتيرة الإصلاحات بما يقتضي مراجعة الدستور، لضمان الحريات والحقوق وتعزيز اضطلاع المؤسسات بدورها في البناء الديمقراطي، بما يتطلبه من فصل للسلط وتعزيز لاستقلال القضاء، وإعمال لمبدأ عدم الإفلات من العقاب في القضايا المدنية والجنائية والاجتماعية والاقتصادية، بالتنصيص في الدستور على مناهضة الإفلات من العقاب حتى يكون له قيمة قانونية وفعلية، وتشريع مقتضى دستوري يهم تنفيذ الأحكام القضائية في سياق مناهضة الإفلات من العقاب ووضع المكلفين تحت مراقبة البرلمان، ومراقبة ظروف الاعتقال الاحتياطي بخضوع المسؤولين والسلطات المختصة بالمراقبة والمتابعة لتفادي وفيات المواطنين نتيجة استعمال العنف، وتفعيل الآليات الوطنية في مجال زيارات مخافر الشرطة والدرك الملكي ونشر التقارير حولها.

وطالبت المنظمة في ختام أشغال مؤتمرها الوطني السابع الذي رفع شعارا مركزيا «مناهضة الإفلات من العقاب رهان مأسسة دولة الحق»، بضرورة التصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وعلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب والاتفاقية الدولية لمناهضة الاختفاء القسري، وإدماج مسألة الحكامة الأمنية في الفصل 46 في سياق الضمانات القانونية للحقوق الفردية التي يتمتع بها المواطن، وإعمال مراقبة دستورية الضمانات القانونية من طرف المجلس الدستوري والبرلمان والمجتمع المدني.

وفي سياق إثارة تسوية ملفات ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب، أكدت المنظمة أهمية التسريع ببلورة وأجرأة مخطط استعجالي لتوصيات هيأة الإنصاف والمصالحة إعمالا للالتزام الوطني، وتعميم وتوسيع جبر الضرر الجماعي في المناطق والجهات التي كانت مجالا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خاصة بالريف والأقاليم الجنوبية، واتخاذ كل التدابير الكفيلة بحفظ الذاكرة، علاوة على تطوير المكاتب الجهوية المستحدثة من قبل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، حتى تساهم في النهوض بثقافة حقوق الإنسان والتربية على المواطنة.

وفي الشق المتعلق بالترسانة التشريعية لحماية حقوق الإنسان، سجلت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، تحقيق مكتسبات تشريعية وقانونية تساهم في رفع مستويات وأشكال مشاركة المرأة المغربية، مطالبة بإعمال مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في مختلف السياسات والبرامج التنموية للقطاعات الحكومية، وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء، إذ دعت إلى ملاءمة الجرائم والعقوبات المنصوص عليها بالقانون الإنساني في التشريع الوطني، وملاءمة التشريع المغربي مع اتفاقية الأمم المتحدة ضد الرشوة، وإصلاح القانون الجنائي وتفعيل وسائل المراقبة القضائية وتحديث اختصاصات المسؤولين على إنفاذ القانون، بالإضافة إلى تطوير آليات المراقبة المؤسساتية، فيما يتعلق بتوسيع اختصاصات المجلس الأعلى للحسابات حتى يتمكن من إحالة ملفات الجرائم الاقتصادية على النيابة العامة، إعمال آليات تخليق الحياة العامة لمناهضة الجرائم الاقتصادية وتفعيل السلط المعنية بالمراقبة كالبرلمان والقضاء والمجلس الأعلى للحسابات، والتسريع بإنشاء غرف متخصصة في الجرائم الاقتصادية لدى محاكم الاستئناف، وإعمال آلية التحري والمتابعة من طرف النيابة العامة بشأن قضايا انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالتدبير العمومي في المجال السياسي والاقتصادي، علاوة على اعتماد تقارير سنوية عن تدبير المؤسسات العمومية من طرف المفتشية العامة للمالية.

وتجدر الإشارة، إلى أن أشغال المؤتمر انتهت بإعادة انتخاب أمينة بوعياش، رئيسة للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، في ولاية ثانية، فيما هيمن على تشكيلة المكتب الوطني أساتذة الجامعات وفاعلون حقوقيون.

إحسان الحافظي

07/04/09